

لماذا فشلت الحملات الرقمية في تحقيق مكاسب انتخابية للنساء في العراق

د. نادية السقاف



بين الإعجابات والقوائم: لماذا فشلت الحملات الرقمية في التحول إلى مكاسب انتخابية للنساء في العراق

الظهور الرقمي، هيمنة الأحزاب، ونظام التمثيل النسبي لعام 2025

د. نادية السقّاف

كانون الثاني/يناير 2026

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير ديناميكيات البيئة الرقمية المحيطة بالمرشحات العراقيات في الانتخابات البرلمانية لعام 2025، مع التركيز على كيفية تداخل الظهور الرقمي، والتفاعل، والتعرض للعنف الرقمي مع النتائج الانتخابية. ويستند التحليل إلى مصادر متعددة من الأدلة، تشمل دراسة حالة لعشر مرشحات جرى رصدهن بين تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2025، والإحصاءات الوطنية الرسمية لنتائج الانتخابات، وتقيماً مقارناً للنظاميين الانتخابيين لعامي 2021 و2025، إضافة إلى رصد منهجي لأنماط التفاعل عبر الإنترنت وحالات العنف الرقمي. وتُتيح هذه المصادر مجتمعة تقييم ما إذا كانت الحملات الرقمية قد أثّرت، وكيف أثّرت، في الأداء الانتخابي للنساء ضمن الإطار الانتخابي المتغير في العراق.

تتحدى النتائج الافتراض القائل بأن تكثيف الحملات الرقمية يؤدي بالضرورة إلى تحسين فرص النساء الانتخابية. فبينما استُخدمت منصات التواصل الاجتماعي—ولا سيما فيسبوك—بشكل أوسع مقارنة بالانتخابات السابقة، لم يتحول الظهور الرقمي بشكل موثوق إلى أصوات انتخابية أو مقاعد برلمانية. وبدلاً من ذلك، شكّلت النتائج الانتخابية بصورة أساسية بفعل قوة الأحزاب، وترتيب المرشحين ضمن القوائم، وآليات نظام التمثيل النسبي في العراق وفق صيغة سانت-لاغو المعدلة (1.7)، التي رجّحت كفة الائتلافات الكبيرة على حساب المرشحين الأفراد القادرين على حصد الأصوات.

كما تتناول الدراسة طبيعة الخطاب الرقمي المحيط بالمرشحات. ويُظهر رصد صفحات المرشحات على فيسبوك أن التعليقات المسيئة الصريحة أو القائمة على النوع الاجتماعي شكّلت نسبة محدودة نسبياً من التفاعلات (نحو 4 في المئة)، ما يشير إلى وجود إدارة نشطة للمحتوى وإلى بيئات رقمية داعمة نسبياً داخل حسابات المرشحات أنفسها. غير أنّ المرشحات كنّ أكثر عرضة، خارج صفحاتهن الرسمية—ولا سيما في المواقع الإخبارية، والمنصات الإعلامية الحزبية، ومساحات المؤثرين—لسرديات نزع الشرعية، والهجمات الشخصية، والتشكيك القائم على النوع الاجتماعي، ما يدل على أن العداء الرقمي لم يُقضَ عليه بقدر ما جرى تحويله إلى فضاءات أخرى.

فريق البحث والمؤسسات المشاركة

د. نادية السقّاف

د. نادية السقّاف باحثة متخصصة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على دراسات المرأة، وحرية الصحافة، والحقوق الرقمية، والتنمية المجتمعية. شغلت منصب أول وزيرة إعلام في اليمن عام 2014. وتحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من المملكة المتحدة، ولديها خبرة واسعة في البحث، وتحليل السياسات، والمناصرة على المستويين الوطني والإقليمي.

مؤسسة إنسم للحقوق الرقمية (INSM)

مؤسسة إنسم للحقوق الرقمية هي منظمة مجتمع مدني تضم ناشطين رقميين، وخبراء، ومدافعين عن الحقوق الرقمية في العراق. تأسست عام 2011، وتُعد أول منظمة عراقية مكرّسة للدفاع عن الفضاءات الرقمية وحقوق المستخدمين. تعمل المؤسسة على حماية حقوق الإنسان الرقمية، وتعزيز الوصول إلى إنترنت حر ومفتوح ومتعدد وآمن، والدعوة إلى سياسات تحمي حرية التعبير، والخصوصية، والسلامة الرقمية في العراق.

الإقرار بالدعم

أنجرت هذه الدراسة بدعمٍ سخّي من منظمة أكسس ناو. (Access Now) وتُعد أكسس ناو منظمة دولية لحقوق الإنسان تعمل على الدفاع عن الحقوق الرقمية وتوسيع نطاقها للمستخدمين المعرضين للمخاطر حول العالم. ومن خلال البحث، والمناصرة، وتقديم المساعدة التقنية المباشرة، تدعم أكسس ناو منظمات المجتمع المدني، والصحفيين، والناشطين في مواجهة التهديدات الرقمية وتعزيز إنترنت مفتوح وآمن.

النتائج الرئيسية

- **عدم وجود ارتباط مباشر بين النشاط الرقمي والنجاح الانتخابي:**
من بين النساء الأربع والثمانين اللواتي فزن بالمقاعد، تفاوت الحضور الرقمي بشكل كبير. فقد حافظت بعضهن على حضور نشط ومرئي عبر الإنترنت، في حين فازت أخريات بالمقاعد رغم امتلاكهن بصمة رقمية محدودة أو يصعب تتبعها. وعلى العكس من ذلك، تُظهر دراسة الحالة المتعمقة أن عدداً من النساء اللواتي أدرن حملات رقمية نشطة وذات تفاعل عالٍ خسرن الانتخابات رغم ذلك.
- **تفوق القوائم الحزبية والقواعد الانتخابية على الظهور الشخصي:**
أدت إعادة العمل بنظام التمثيل النسبي إلى تعزيز الديناميكيات المرتكزة على الأحزاب. وكان الفوز مرتبطاً بشكل أوثق بقوة الائتلافات وأداء القوائم الانتخابية، أكثر من ارتباطه بجهود الحملات الفردية، سواء الرقمية أو غير الرقمية.
- **التفاعل الرقمي لم يكن مرادفاً لتعبئة الناخبين:**
غالباً ما عكست الإعجابات والتعليقات والمشاركات دعماً رمزياً أو تعبيراً سياسياً، وليس نية فعلية للتصويت. كما أن الجماهير المتفاعلة عبر الإنترنت كانت في كثير من الأحيان موزعة جغرافياً، أو غير مؤهلة للتصويت، أو منفصلة عن عمليات التعبئة على مستوى الدوائر الانتخابية.
- **وجود السلبية الرقمية بشكل غير متكافئ:**
في حين تمكنت المرشحات من ممارسة قدر من السيطرة على فضائتهن الرقمية الخاصة، ظلّ الفضاء الرقمي الأوسع ساحةً يتزايد فيها التعرض للعنف الرمزي والهجمات التي تستهدف السمعة ضد المرشحات النساء.

الخلاصة الجندرية الأساسية

تتمثل إحدى النتائج المحورية لهذه الدراسة في أن المرشحات استثمرن بشكل غير متناسب في الحملات الرقمية، والظهور العلني، والعمل العاطفي، من دون أن يكافئ النظام الانتخابي هذا الجهد بشكل متناسب. فقد كانت النساء أكثر ميلاً إلى الحفاظ على حضور نشط على الإنترنت، والتفاعل المباشر مع الجمهور، وإدارة مخاطر السمعة والعداء الرقمي. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تمكّن الرجال من الفوز بالمقاعد عبر آليات الأحزاب، وشبكات النخب، وقنوات التعبئة التقليدية، مع مستوى محدود من الانخراط الرقمي الشخصي.

وقد أفضى ذلك إلى اختلال جندري بين حجم العمل السياسي والعائد السياسي، حيث أسهمت زيادة الظهور في توسيع المشاركة وإتاحة الصوت، لكنها لم تُترجم إلى سلطة فعلية. فقد وسّعت المنصات الرقمية دائرة من يستطيع التعبير، لكنها لم توسّع بالضرورة دائرة من يستطيع الفوز.

التوصيات

للأحزاب السياسية:

دمج الظهور الرقمي للمرشحات ضمن استراتيجيات حملات منسقة وقائمة على القوائم الانتخابية، وتجنّب التعامل مع التفاعل الفردي عبر الإنترنت بوصفه بديلاً عن الدعم التنظيمي، أو الترتيب الفعّال على القوائم، أو التعبئة الانتخابية التي تقودها الأحزاب.

للفاعلين في الإصلاح الانتخابي وصنع السياسات:

تقييم كيفية تأثير تصميم النظام الانتخابي في القيمة السياسية للحملات الرقمية، ولا سيما كيفية اشتغال آليات تحويل الأصوات إلى مقاعد في تحديد ما إذا كان الظهور الرقمي الفردي يمكن أن يُترجم إلى تمثيل فعلي.

للجهات المانحة والفاعلين الداعمين للديمقراطية:

تجاوز برامج التدريب المنفصلة على المهارات الرقمية، من خلال دعم تدخلات تربط الظهور عبر الإنترنت بالتنسيق خارج الفضاء الرقمي، واستهداف الدوائر الانتخابية، وتوفير الحماية من التحرش والعنف الرقمي، سواء في الفضاءات التي تسيطر عليها المرشحات أو في الفضاءات الرقمية الخارجية.

للمرشحات ومنظمات المجتمع المدني:

استخدام الحملات الرقمية بشكل استراتيجي في صياغة السرديات والتفاعل مع الجمهور، مع إدراك محدودية عائدها الانتخابي في الأنظمة القائمة على القوائم، وتعزيز المقاربات الجماعية لإدارة العداء والعنف الرقمي بما يتجاوز الصفحات الفردية.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة تصميماً بحثياً قائماً على المناهج المختلطة، يجمع بين التحليلين النوعي والكمي، لفحص العلاقة بين التفاعل الرقمي، والنتائج الانتخابية، والتعرض للعنف الرقمي لدى المرشحات في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025. ويُدْمَج التحليل مراجعة أدبيات موجّهة حول الحملات الرقمية، والمشاركة السياسية للنساء، والعنف ضد النساء في السياسة، وذلك لوضع النتائج ضمن سياق الأدبيات الإقليمية والدولية القائمة. وركّز جمع البيانات وتحليلها على ديناميكيات على مستوى المرشحات وعلى مستوى النظام الانتخابي على حد سواء، بما أتاح تقييم استراتيجيات الحملات الفردية إلى جانب البُنى الانتخابية الأوسع، بما في ذلك ديناميكيات القوائم الحزبية، وتطبيق نظام الكوتا، وآليات تحويل الأصوات إلى مقاعد.

استند التحليل التجريبي إلى مصادر متعددة، شملت الرصد الرقمي المنهجي لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي ولا سيما فيسبوك بما في ذلك وتيرة النشر، ومستويات تفاعل الجمهور، واتجاهات التعليقات؛ ودراسة حالة لعشر مرشحات جرى رصدن خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛ إضافة إلى البيانات الانتخابية الوطنية الرسمية المفصّلة بحسب النوع الاجتماعي والمنطقة. كما جرى تحليل أنماط التفاعل الرقمي وحالات العنف الرقمي المرصودة عبر فضاءات خاضعة للسيطرة (المنصات الخاصة بالمرشحات) وفضاءات رقمية خارجية، مثل المواقع الإخبارية والمحتوى الذي ينتجه المؤثرون. وأسهمت المقارنة بين النظامين الانتخابيين لعامي 2021 و2025 في تقييم كيفية تأثير التغيّر المؤسسي في القيمة السياسية للحملات الفردية. وتُعلي الدراسة من شأن الدقة التحليلية والتفسير السياقي على حساب الإسناد السببي المباشر، مع التركيز على العلاقات البنيوية والأنماط المرصودة بدلاً من إطلاق تعميمات واسعة.

نتائج البحث:

الديناميكيات الرقمية للمرشحات في الانتخابات البرلمانية لعام 2025

شكلت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025 لحظة لافئة في مستوى حضور الحملات الرقمية بين المرشحات، حيث لعبت منصات التواصل الاجتماعي ولا سيما فيسبوك وإنستغرام دوراً بارزاً في استراتيجيات بعض المرشحات، رغم أن اعتمادها ظل غير متكافئ بشكل عام. وقد استخدمت شريحة من المرشحات المنصات الرقمية كأدوات للحملة الانتخابية، والتواصل مع الناخبين، وبناء الصورة العامة، وتحديد الموقع السياسي، ولا سيما في بيئة انتخابية تتسم بهيمنة الكتل السياسية الكبيرة، ومحدودية الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية، وتفشي انعدام الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية. وفي الوقت نفسه، حافظت العديد من المرشحات على تفاعل رقمي محدود أو رمزي، ما يعكس تبايناً كبيراً في درجة أولوية الأدوات الرقمية وكيفية توظيفها.

الظهور الرقمي والنجاح الانتخابي: غياب العلاقة المباشرة

تتمثل النتيجة الأبرز لهذه الدراسة في عدم وجود علاقة قوية أو مباشرة بين النشاط الرقمي والنجاح الانتخابي للمرشحات في انتخابات عام 2025. فلم يكن الحضور الرقمي شرطاً ضرورياً ولا كافياً للفوز بمقعد برلماني.

أظهرت النساء اللواتي فزن بالمقاعد أنماطاً رقمية شديدة التنوع، تراوحت بين حضور وتفاعل مستمرين، وبصمات رقمية محدودة أو يصعب تتبعها. وعلى العكس من ذلك، لم تفز عدة مرشحات أدرن حملات رقمية نشطة ومرئية للغاية، رغم مستويات التفاعل المرتفعة عبر الإنترنت. وبوجه عام، كان الارتباط بين الشعبية الرقمية والنتائج الانتخابية ضعيفاً في ظل النظام الانتخابي المعتمد عام 2025.

ويُظهر تحليل النساء الأربع والثمانين اللواتي فزن بمقاعد برلمانية أن الظهور الرقمي بين المرشحات الفائزات كان غير متكافئ. فقد حافظت بعض المرشحات على حسابات نشطة وواضحة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء علامة شخصية معروفة، وظهور إعلامي منتظم—وغالباً ما كنَّ شخصيات معروفة، أو نائبات سابقات، أو نساء يشغلن أدواراً مؤسسية أو حزبية. ومن الأمثلة على مرشحة فائزة ذات حضور رقمي قوي الدكتورة هيام الياسري، التي تشغل أيضاً منصب وزيرة الاتصالات منذ عام 2022. إذ تضم [صفحتها على فيسبوك](#) أكثر من 92 ألف متابع، ويديرها فريق يعمل على تفعيلها بشكل مستمر. ويعكس هذا النشاط حضورها العام المتواصل، وليس فقط خلال فترة الحملة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تستثمر الدكتورة الياسري بشكل نشط في [قضايا الوصول إلى الإنترنت](#) والسلامة الرقمية من خلال دورها الرسمي، وقد وظّفت ذلك خلال الحملة الانتخابية لحث الناخبين على التصويت لها. ومن الجدير بالذكر أنها حصلت على أعلى عدد من الأصوات في بغداد، متجاوزةً مرشحين من الرجال¹.

¹ She achieved a total of 10,273 votes. The only exception in Baghdad was the minority Christians quota candidate who achieved 13,137 votes.

في المقابل، تمتع عدد كبير من النساء الفائزات بظهور رقمي منخفض، واقتصر حضورهن عبر الإنترنت في الغالب على إعلانات الأحزاب، أو القوائم الرسمية للفائزين، أو تغطية إعلامية محلية محدودة. ويقوّض هذا النمط بحد ذاته الادعاءات التي ترى في التفاعل الرقمي شرطاً أساسياً للنجاح الانتخابي. على سبيل المثال، سمية الحلفي

تُظهر إحدى المرشحات الفائزات من محافظة البصرة مستوى منخفضاً جداً من عدد المتابعين على منصّتي [فيسبوك](#) و [إنستغرام](#)، إلى جانب مستوى نشاط منخفض إلى متوسط. وبالمثل، لا تمتلك منى سوادي من أربيل سوى 149 متابعاً على [فيسبوك](#) و 1,251 متابعاً على [إنستغرام](#). كما تُعدّ صبا محمود مثلاً آخر على مرشحة ذات حضور رقمي منخفض إلى متوسط، إذ تُدار صفحتها على [فيسبوك](#) من قبل مكتبها الإعلامي ولا يتجاوز عدد متابعيها 7.6 آلاف متابع. وعند مقارنة ذلك بمرشحات مثل [نور نافع الجليحاوي](#)، التي يتجاوز عدد متابعيها 107 آلاف متابع ولم تفز في الانتخابات، يتأكد غياب العلاقة السببية بين الشعبية الرقمية والفوز الانتخابي².

وتُعزّز بيانات الأصوات هذه النتائج بشكل إضافي. فقد بلغ متوسط عدد الأصوات التي حصلت عليها النساء الفائزات 6,334 صوتاً، مقارنة بـ 14,440 صوتاً للرجال الفائزين. ومع استثناءات محدودة، دخلت النساء البرلمان بأعداد أصوات فردية أقل بكثير من نظرائهن من الرجال. وسُجّل أعلى عدد أصوات لامرأة 21,987 صوتاً في إقليم كردستان، الذي استحوذ أيضاً على أعلى أربع مرشحات من حيث عدد الأصوات على المستوى الوطني. ويبرز هذا التركيز تبايناً إقليمياً ذا دلالة في ممارسات الأحزاب، وترتيب المرشحين على القوائم، وأنماط تعبئة الناخبين، ما يشير إلى أن النساء في إقليم كردستان كنّ في موقع أفضل للمنافسة من حيث عدد الأصوات مقارنة بالنساء في بقية أنحاء العراق.

ومع ذلك، يُلاحظ أنه من بين النساء الكرديات اللواتي حللن ضمن أعلى الحاصلين على الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 2025، كان الحضور الرقمي أقوى وأكثر تنظيماً، وأكثر اندماجاً ضمن المنظومات الإعلامية الحزبية المحلية، مقارنة بالعديد من المرشحات في مناطق أخرى من العراق. وتشمل أبرز الأمثلة سروة عبد الواحد قادر إبراهيم، وهيلات سلمان سليمان يوسف بروري، وكاوي ميرو خالد موسى، اللواتي جمعن بين النجاح الانتخابي وحضور رقمي واضح يمكن رصده علناً. فقد حافظت سروة عبد الواحد، بوصفها شخصية سياسية راسخة، على حضور قوي ومرئي على فيسبوك إلى جانب ظهور منتظم على القنوات التلفزيونية الكردية والمنصات الإخبارية الرقمية، بما يعكس شكلاً من أشكال الظهور الرقمي طويل الأمد والمتمحور حول القيادة، وليس مجرد نشاط انتخابي مؤقت. وبالمثل، استفادت هيلات بروري وكاوي ميرو من صفحات حملات منظمة ومن تداول واسع لترشيحاتهن عبر وسائل الإعلام الكردية والمنصات المرتبطة بالأحزاب، حيث جرى تضخيم عدد الأصوات التي حصلن عليها ولا سيما العدد المرتفع لأصوات كاوي ميرو بشكل نشط عبر الإنترنت.

² As will be indicated in the following section on the case study, this candidate was recipient of digital harm on her page and since the announcement of the results she has not posted online.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الحضور لم يكن مقتصرًا على الحسابات الشخصية، بل تعرّز من خلال المنظومات الإعلامية المحلية وقنوات الاتصال الحزبية، ما يشير إلى أن الحضور الرقمي للنساء في إقليم كردستان كان أكثر فاعلية عندما كان مدمجاً ضمن هياكل حزبية إقليمية متماسكة وشبكات إعلامية محلية. وعلى الرغم من أن هذا النمط لا يعني أن النشاط الرقمي وحده كان سبباً مباشراً في النجاح الانتخابي، فإنه يشير إلى أن المرشحات الكرديات ذوات الأداء الانتخابي المرتفع كنّ أكثر احتمالاً للاستفادة من تلاقي الظهور الرقمي، والدعم الحزبي، والتضخيم الإعلامي المحلي، وهو ما يميّزهن عن العديد من مرشحات المحافظات العربية اللواتي بقيت جهودهن الرقمية أكثر فردية ولم تُكافأ انتخابياً.

تراجع القيمة البنيوية للجهد الرقمي، ولا سيما بالنسبة للنساء

عبر مجموع المرشحين الـ 329 الفائزين، جاءت حصص الأصوات التي حصلت عليها النساء عموماً في الطرف الأدنى من التوزيع. ويُبرز هذا النمط الدور المحوري للنظام الانتخابي ولا سيما نظام كوتا النساء في تشكيل النتائج. ففي ظل نظام التمثيل النسبي المعتمد في العراق باستخدام صيغة سانت-لاغو (1.7)، تُخصَّص المقاعد أساساً على مستوى القوائم والمحافظات. ويعمل النص الدستوري الذي يفرض إشغال النساء لما لا يقل عن 25 في المئة من مقاعد البرلمان بوصفه آلية تصحيحية، تضمن تمثيل النساء ضمن القوائم الفائزة عندما يكنّ ممثلات تمثيلاً ناقصاً بين أعلى الحاصلين على الأصوات. ولا تزال النساء مطالبات بالحصول على أصوات وأن يُدرجن ضمن قوائم تنافسية؛ غير أنهن لسن مُلزمات بتجاوز مرشحين من الرجال يتمتعون بأعداد أصوات أعلى بكثير من أجل الفوز بالمقاعد.

ولا يُعدّ ذلك معاملة تفضيلية، بل يعكس الواقع البنيوي للمنافسة الانتخابية في العراق. فالكوتا تعوّض عن أوجه اللامساواة المتجذّرة التي تواجهها النساء داخل الهياكل الحزبية، وترتيب القوائم، وديناميكيات تجميع الأصوات. وعملياً، تُمكن هذه الآلية النساء من الوصول إلى البرلمان في نظام لا يُترجم فيه تراكم الأصوات الفردية سواء عبر الحملات الرقمية أو غير الرقمية بشكل متكافئ إلى سلطة سياسية.

ومن أصل 329 مقعداً برلمانياً، فازت النساء بـ 84 مقعداً، أي ما نسبته 25.5 في المئة من البرلمان. ورغم أن هذه النسبة تفي بالحد الدستوري الأدنى البالغ 25 في المئة، فإنها تمثل تراجعاً مقارنة بانتخابات عام 2021، حين فازت 95 امرأة بمقاعد برلمانية (28.87 في المئة)، على الرغم من أن عدد المرشحات آنذاك كان أقل. ويؤكد هذا التحول اتجاهاً بنيوياً مركزياً في السياسة الانتخابية العراقية، يتمثل في أن تمثيل النساء في البرلمان لا يزال يُستدام أساساً عبر آلية الكوتا، وليس من خلال ميزة تنافسية انتخابية قائمة بذاتها³.

وتُبرز الدراسة كذلك أهمية تصميم النظام الانتخابي في تشكيل القيمة السياسية للحملات الرقمية. ففي ظل نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل (SNTV) المعتمد عام 2021، أتاح تراكم الأصوات الفردية للحملات الشخصية—بما فيها الاستراتيجيات الرقمية—أن تُترجم بصورة أكثر مباشرة إلى نجاح انتخابي. وعلى النقيض من ذلك، أدى نظام التمثيل النسبي المعتمد في عام 2025 إلى إضعاف العائد السياسي للظهور الفردي بشكل كبير، ولا سيما بالنسبة للنساء المتموضعات خارج الهرميات الحزبية المهيمنة. ونتيجة لذلك، جرى تقليل القيمة البنيوية للجهد الرقمي الشخصي لصالح قوة الأحزاب وديناميكيات القوائم.

وقد حدّ التغيير في النظام الانتخابي لعام 2025 من قدرة النساء على تحويل الدعم الفردي إلى مقاعد مقارنة بعام 2021، ما عزز الاعتماد على ديناميكيات القوائم وتخصيص المقاعد عبر الكوتا. وفي الوقت نفسه، تظل الكتل السياسية الكبرى هي بؤابة العبور الرئيسية لوصول النساء إلى البرلمان، إذ تتحكم بكل من حجم تمثيل النساء وحدوده.

³ Although the number of women candidates more than doubled from 946 in 2021 to 2,248 in 2025, the number of women elected declined from 95 to 84, reducing their chances of winning from about 10% to under 4% and pointing to a marked drop in women's electoral success despite higher participation.

ما الذي تضيفه دراسة الحالة لعشر مرشحات (ولماذا يُعدّ ذلك مهماً)

تفحص دراسة الحالة هذه الحضور الرقمي والتجارب الرقمية لعشر مرشحات عراقيات للانتخابات البرلمانية لعام 2025⁴ وقد جرى اختيار هذه الحالات لأنها تمثل طيفاً متنوعاً من الانتماءات السياسية، والمحافظات، ومستويات الظهور العام/السياسي (مثل نائبات حاليّات، وشخصيات محلية، وناشطات، ومرشحات من محافظات متعددة تشمل بغداد، والديوانية، وواسط، والنجف). وتوفر حساباتهن على فيسبوك نافذة لفهم كيفية استخدام المرشحات في العراق لوسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية، وصياغة السرديات السياسية، وتعبئة الداعمين، والتعامل مع العنف أو التحرش عبر الإنترنت.

ورغم أن العينة ليست ممثلة إحصائياً، فقد جرى اختيارها عمداً لتعكس تبايناً في العمر، والوضع السياسي، والموقع الجغرافي، والانتماء الحزبي، ومستوى الظهور الرقمي. وتشكّل دراسة الحالة لعشر مرشحات نقطة مقابلة حاسمة للتحليلات التي تركز حصراً على الفائزين في الانتخابات. فمن خلال فحص مرشحات كنّ مرئيّات رقمياً لكن غير ناجحات انتخابياً، تكشف الدراسة حدود الحملات الرقمية بوصفها مساراً للوصول إلى السلطة السياسية للنساء في ظل الشروط الانتخابية لعام 2025 في العراق.

وخلال فترة الرصد (من تشرين الأول/أكتوبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، أظهرت عدة مرشحات من بين العشر مستويات مرتفعة من النشاط والتفاعل عبر الإنترنت، شملت النشر اليومي أو شبه اليومي، والاستخدام المكثف للمحتوى البصري (الصور ومقاطع الفيديو القصيرة)، والتفاعل المستمر مع المتابعين. وسجّلت بعض المرشحات مئات إلى آلاف التفاعلات لكل منشور، وسلاسل تعليقات وصلت إلى المئات، ونشاطاً ملحوظاً في المشاركة، وهي مستويات من التفاعل كانت توحى—ظاهرياً—بوجود قاعدة دعم رقمية قوية ومتجاوبة.

ورغم هذا الزخم الرقمي الظاهر، خسرت جميع هذه المرشحات—باستثناء واحدة—سباقاتهن الانتخابية. ويشكّل هذا التناقض، المتمثل في ارتفاع النشاط الرقمي مقترناً بالهزيمة الانتخابية، أحد أهم الإسهامات التجريبية التي تقدمها دراسة الحالة.

التفاعل الرقمي لا يساوي أصواتاً قابلة للتحويل

تُظهر بيانات رصد فيسبوك أن مؤشرات التفاعل المرتفعة لم تكن دلالات موثوقة على الدعم الانتخابي الفعلي. فقد عكست الإعجابات والتعليقات والمشاركات في كثير من الأحيان استجابات رمزية أو عاطفية أكثر من كونها نية تصويت. وتركزت العديد من التعليقات على الإشادة بمظهر المرشحات، أو شخصياتهن، أو مكانتهن الأخلاقية، أو مثابرتهن، بدلاً من التعبير عن التزام انتخابي ملموس. وفي بعض الحالات، صرّح المعلقون صراحة بإعجابهم أو دعمهم المعنوي، مع الإقرار بعدم قدرتهم على التصويت للمرشحة بسبب قيود جغرافية أو انتخابية.

⁴ الملحق أ يسرد ملفات المرشحات العشر

ويشير ذلك إلى أن التفاعل عبر الإنترنت كان يؤدي غالباً وظائف من قبيل:

- الإعجاب الشخصي أو الدعم العاطفي،
- التضامن القائم على الهوية أو النوع الاجتماعي،
- الموافقة الرمزية المنفصلة عن سلوك التصويت، أو
- التفاعل الترفيهي أو الاستعراضية المعتاد في منصات التواصل الاجتماعي.

نتيجة لذلك، أدت معدلات التفاعل العالية إلى تضخيم مظهر الدعم دون أن تُترجم إلى أصوات فعلية⁵.

ديناميكيات العداء الرقمي

من ناحية أخرى، لوحظت بعض التعليقات السلبية خلال فترة الحملة، وإن بدرجة أقل. وكانت التهديدات الصريحة وخطاب الكراهية نادرة. أما أشكال الضرر السائدة فشملت السخرية والاستهزاء، والتشكيك المتكرر في الكفاءة، واللوم الأخلاقي، والسخرية المرتكزة على المظهر، والدعوات للاستبعاد السياسي. وتتوافق هذه الممارسات مع ما تشير إليه الأدبيات باعتباره العنف الرقمي الرمزي أو الناعم، الذي يُعتبر غالباً أمراً اجتماعياً مقبولاً لكنه يؤدي، بشكل تراكمي، إلى الإقصاء.

مع ذلك، لا يمكن أخذ رصد حسابات فيسبوك على محمل الجد بالكامل، نظراً لأن الصفحات كانت خاضعة للرقابة، وكانت التعليقات السلبية تُحذف فوراً. وقد تبين أن العداء الرقمي لم يكن موحداً بين المرشحات. إذ استهدفت أشد أنواع الإساءة اللفظية شابة من النواب الحاليين مرتبطة بالسلطة التنفيذية، حيث تصاعد النقد السياسي إلى إدانات أخلاقية، وتجريد من الإنسانية، ورفض صريح لحقها في المشاركة السياسية. بالمقابل، واجهت المرشحات ذوات الظهور المحدود أو الإطار المهني القوي القليل من العدائية الشخصية، حتى عندما كان التفاعل الرقمي متوسطاً إلى مرتفع. وتُظهر النتائج أن الضرر المبني على النوع الاجتماعي لا يظهر بمعزل عن السياق، بل من خلال تفاعل الإحباط السياسي البنيوي، والمنافسة التي يهيمن عليها النخب، والتفاعل الرقمي المخصص للفرد.

بعد إعلان النتائج، غالباً ما تولد الخسارة الانتخابية التعاطف والتعبير عن الاحترام. فعلى سبيل المثال، تلقت شروق العبايجي وإيثار السعيد تعليقات مثل: «الانتخابات تأتي وتذهب؛ المهم هو سلامتكم»، و«على الرغم من خسارتها، فقد اعترفت وشكرت من دعمها، على عكس العديد من المرشحات الخاسرات»⁶. بالمقابل، تلقت المرشحة الوحيدة الفائزة، علا التميمي، تعليقات دقيقة مثل: «أنت لا تمهدين الطرق إلا خلال

على سبيل المثال، تعد إثارة سعيد من أعلى الشخصيات حضوراً في هذه القائمة، ومن بين المرشحات اللواتي قمن من أقوى الحملات الرقمية وغير⁵ الرقمية، وقد عيّرت بعد اكتشافها أنها لم تفز عن صدمتها وشكوكها في النتائج.

⁶ التعليق الأصلي عبر فيسبوك: "بلاست الانتخابات تروح وتجي المهم انت بخير" and "تحبه لك ست شروق على هذه الشجاعة لانك ورغم خسارتك بالبسابق الانتخابي لكنك لم تنسي كل من دعمك وايدك وقمت بشكرهم عكس الكثير من الذين خسروا"

الانتخابات»، و«لن نراك لأربع سنوات». ويُظهر هذا أن النتائج الانتخابية تؤثر على نبرة الخطاب الرقمي، لكنها لا تُلغي الإطار المبني على النوع الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر أن لديها أكثر من 302 ألف متابع على صفحتها على [فيسبوك](#) وتتمتع بنشاط رقمي كبير.

ورغم أن رصد حسابات فيسبوك لعشر مرشحات صُمم عمداً كدراسة حالة وليس كمسح تمثيلي، إلا أن الاتجاهات الملحوظة بين هؤلاء المرشحات يجب فهمها في ضوء الخصائص البنيوية للانتخابات العراقية 2025، التي شكّلت كل من المنافسة الواقعية خارج الإنترنت والسلوك السياسي عبر الإنترنت.

الجمهور الرقمي ليس هو الناخبون

تتمثل إحدى النتائج الأساسية لدراسة الحالة لعشر مرشحات في أن الجمهور الرقمي يختلف بنيوياً عن الناخبين، وهو فجوة تساعد على تفسير سبب عدم ترجمة التفاعل الرقمي العالي إلى نجاح انتخابي. أظهر رصد صفحات فيسبوك أن العديد من التعليقات الداعمة جاءت من مستخدمين أشاروا صراحة إلى عدم قدرتهم على التصويت للمرشحة لأنهم يقيمون خارج المحافظة المعنية، وهو نمط لوحظ في عدة حالات حيث أعرب المعلقون عن الإعجاب مع الإشارة إلى عدم أهليتهم الجغرافية، مثل: «أقسم بالله، لو كنت من محافظتي، لكنت أعطيتك 20 صوتاً» و«إذا صوّتت في بغداد، سيضيع صوتي هكذا لذلك أفضل أن أقول إنني أعطيت صوتي لمرشحة مستحقة»⁷.

في حالات أخرى، كان التفاعل مدفوعاً بالمشاركة العفوية أو التعبيرية أكثر من كونه تعبئة سياسية، حيث علّق المستخدمون على مظهر المرشحات، أو أسلوبهن، أو شخصياتهن، بدلاً من نوايا التصويت أو برامج الحملات. كما جذبت بعض الصفحات ذات التفاعل العالي أعداداً كبيرة من المؤيدين السلبيين الذين اقتصر تفاعلهم على الإعجاب أو مشاركة المحتوى، دون دليل على تعبئة ناخبين منسقة أو متابعة على أرض الواقع. وتشير هذه الأنماط مجتمعة إلى أن التفاعل على فيسبوك غالباً ما يعكس جمهوراً متفرقاً ومنخفض الالتزام العديد منهم غير ناخبين، أو غير منخرطين سياسياً، أو يفتقرون إلى القدرة التنظيمية مما يبرز القيمة الانتخابية المحدودة للشعبية الرقمية في غياب شبكات دعم ميدانية ومنظمة.

كان هذا الاختلاف مرئياً أيضاً في مضمون التعليقات، حيث عبّر المستخدمون غالباً عن التشجيع مع الإشارة إلى عدم قدرتهم على التصويت للمرشحة، أو أطروا دعمهم بطريقة عامة بدلاً من التوجهات الانتخابية المباشرة. وفي نظام التمثيل النسبي المنظم على مستوى المحافظات والقوائم، فإن هذا الجمهور المتفرق وغير المنظم كان له قيمة انتخابية ضئيلة.

⁷ النص الأصلي للتعليق من فيسبوك: " والله العظيم لو من محافظتي جان نطيتج 20 صوت " and "يصير انتخب ببغداد حرامات صوتي يروح هيج عاد اكل انطينة لمرشحة حلوة تستاهل"

الظهور الرقمي ووهم القدرة التنافسية

تسلط دراسة الحالة الضوء أيضاً على كيفية قيام الأداء الرقمي القوي بتضخيم الانطباع بالمنافسة، سواء بالنسبة للمرشحات أنفسهن أو للمراقبين الخارجيين. فقد خلق التفاعل العالي، والمشاعر الإيجابية (حوالي 96% من التعليقات على الصفحات المراقبة إيجابية، والتي تُدار بواسطة فريق المرشحة)، والظهور المستمر إحساساً بالزخم لم يكن موجوداً على مستوى تجميع الأصوات أو المنافسة على القوائم.

وتعد هذه الديناميكية مهمة بشكل خاص للمرشحات، اللواتي غالباً ما يعوّضن عن محدودية الوصول إلى موارد الأحزاب ووسائل الإعلام التقليدية بالاستثمار الكبير في العمل الرقمي. وبينما زاد هذا الاستثمار من مستوى الظهور والشرعية، فقد خلق أيضاً إشارات مضللة حول القوة الانتخابية، مما أخفى العوائق البنيوية المتعلقة بمكانة القوائم، والهرم الحزبي، والهندسة الانتخابية.

لماذا هذا مهم

تُظهر دراسة الحالة لعشر مرشحات أن الحملات الرقمية قد تكون ذات معنى سياسي دون أن تكون حاسمة انتخابياً. فهي توضّح كيف يمكن للمرشحات أن يقمن بـ«كل شيء بشكل صحيح» في الفضاء الرقمي من النشر المنتظم، والتفاعل بأسلوب محترم، وإدارة النقاشات عبر الإنترنت ومع ذلك يظنن في وضع هيكلي غير مؤات لتحويل هذه الرؤية إلى سلطة فعلية.

ومن خلال توثيق هذا السيناريو المعكوس، تساعد دراسة الحالة في تفسير سبب عدم قدرة الشمول الرقمي وحده على سد الفجوات بين الجنسين في التمثيل السياسي. كما تؤكد الحاجة إلى التمييز بين الظهور، والمشاركة، والسلطة، وتحذر من المبالغة في تقدير العائد الانتخابي للتفاعل الرقمي في الأنظمة التي تحدد فيها النتائج بشكل أساسي قوة الأحزاب، وديناميكيات القوائم، وآليات الكوتا.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كانت الحملات الرقمية قد تُرجمت إلى مكاسب انتخابية للنساء في انتخابات البرلمان العراقي لعام 2025. وتُظهر النتائج أنه بينما وسّعت المنصات الرقمية—وخاصة فيسبوك—من ظهور المرشحات، وصوتهن، ومشاركتهن في النقاش السياسي، فإنها لم تُحدث تغييراً جوهرياً في النتائج الانتخابية. فالحملات الرقمية لم تكن شرطاً ضرورياً ولا كافياً لنجاح النساء انتخابياً ضمن نظام التمثيل النسبي لعام 2025.

تشير الأدلة إلى أن النتائج الانتخابية كانت مدفوعة أساساً بسيطرة الأحزاب، وترتيب القوائم، والتصميم المؤسسي، أكثر من الجهد الرقمي الفردي. فالمرشحات اللواتي استثمرن بكثافة في الحملات الرقمية، والتفاعل عبر الإنترنت، والجهد العاطفي غالباً ما فشلن في تحويل ظهورهن الرقمي إلى أصوات، بينما دخلت العديد من النساء الفائزات البرلمان مع وجود بصمات رقمية محدودة، بشكل أساسي عبر قوائم الأحزاب وآليات الكوتا. ويبرز هذا الانفصال حقيقة بنوية مركزية: فالقيمة السياسية للحملات الفردية سواء الرقمية أو غيرها تمت تخفيضها بشكل كبير في ظل نظام سانت-لاغو 1.7 المعدل، الذي أعطى الأولوية لتجميع الأصوات على مستوى القوائم بدلاً من الأصوات الفردية.

في الوقت نفسه، تُبرز الدراسة تفاوتاً مميزاً بين الجنسين في مجالات الجهد السياسي والعائد الانتخابي. فقد تحملت النساء العبء الأكبر من الظهور الرقمي من خلال الحفاظ على حضور نشط على الإنترنت، والتفاعل المباشر مع الجمهور، وإدارة المخاطر المرتبطة بالسمعة، ومواجهة العداء الرقمي دون مقابل انتخابي متناسب. أما الرجال، فعادة ما نجحوا عبر آليات الحزب وقنوات التعبئة التقليدية مع الحد الأدنى من المشاركة الرقمية الشخصية. ومن هذا المنطلق، عملت المنصات الرقمية كمعادل للظهور وليس للسلطة: فقد وسّعت الوصول إلى التعبير السياسي دون تفكيك القيود البنيوية التي تحدد من يفوز.

وتعد دراسة الحالة لعشر مرشحات مفيدة بشكل خاص في هذا الصدد. فهي توثق حالات فقدت فيها مرشحات نشاطات وذات حضور رقمي قوي سباقهن، مما يكشف حدود وإمكانيات الوهم في القدرة التنافسية الرقمية. فقد كانت مقاييس التفاعل العالية تعكس غالباً دعماً رمزياً، أو إعجاباً، أو جمهوراً متفرقاً، بدلاً من انتخابات مؤطرة جغرافياً ومُعبأة. وعلاوة على ذلك، بينما كانت صفحات المرشحات الشخصية داعمة إلى حد كبير وتخضع للرقابة، استمر العداء والتشكيك في الشرعية في الفضاءات الرقمية الأوسع، مما يعزز المخاطر التي تواجهها النساء عند دخول الحياة السياسية العامة عبر الإنترنت.

وبناءً على ما سبق، تحذر هذه النتائج من المبالغة في تقدير الإمكانيات التحويلية للحملات الرقمية في تعزيز تمثيل النساء سياسياً، في سياقات لا تزال فيها هياكل الأحزاب، والأنظمة الانتخابية، وآليات الكوتا هي الحراس الرئيسيون للسلطة. فالاندماج الرقمي وحده لا يمكن أن يعوّض الاستبعاد البنيوي.

التوصيات

استناداً إلى النتائج والتحليل الوارد في هذه الدراسة، تُقدّم التوصيات التالية التي تركز بشكل خاص على الأبعاد الرقمية للمنافسة الانتخابية، ولا تشكل جدول أعمال أوسع لتمكين النساء سياسياً.

لأحزاب السياسية (الاتصال الرقمي واستراتيجية الحملات):

- مزمنة الحملات الرقمية مع استراتيجيات التعبئة على مستوى الحزب، لضمان دمج ظهور المرشحات عبر الإنترنت ضمن حملات منسقة قائمة على القوائم الانتخابية والمناطقية، بدلاً من أن تكون جهداً فردياً.
- تجنّب استخدام الظهور الرقمي كبديل عن الدعم التنظيمي، مع إدراك أن التفاعل الرقمي القوي لا يعوّض عن ترتيب ضعيف في القوائم أو غياب تعبئة الناخبين المدعومة من الحزب.
- الاستفادة من منصات الحزب ووسائل الإعلام التابعة له لتعزيز محتوى المرشحات الرقمي، وربط الصفحات الفردية ضمن نظم إعلامية حزبية أوسع يمكنها تحويل الظهور الرقمي إلى دعم ميداني ملموس.

لصانعي الإصلاحات الانتخابية والسياساتية (واجهة الانتخابات الرقمية):

- تقييم كيفية تأثير تصميم النظام الانتخابي على القيمة الانتخابية للحملات الرقمية، خصوصاً كيفية تأثير آليات تحويل الأصوات إلى مقاعد على فعالية الظهور الفردي.
- دمج واقع الحملات الرقمية في عصر الإنترنت ضمن نقاشات الإصلاح الانتخابي، مع الاعتراف بأن التفاعل الرقمي العالي لا يتحول تلقائياً إلى تمثيل في أنظمة التمثيل النسبي المعينة.

للمانحين ومبادرات دعم الديمقراطية (البرمجة الرقمية):

- إعادة ضبط برامج الدعم الرقمي بعيداً عن الاعتماد على مؤشرات التفاعل وحدها، مع إدراك أن الإعجابات والمشاركات وعدد المتابعين ليست مؤشرات دقيقة للنتائج الانتخابية.
- تصميم تدخلات رقمية تربط الظهور عبر الإنترنت بالتنسيق على الأرض، بما في ذلك الانضباط الرسائلي، واستهداف الدوائر الانتخابية، والتكامل مع شبكات الحزب أو المجتمع المحلي.
- دعم الرصد المنهجي للنقاشات الرقمية خارج صفحات المرشحات الشخصية، بما في ذلك منصات الأخبار ومساحات المؤثرين، حيث تنتشر مظاهر العداء والتشكيك في الشرعية أكثر.

للمرشحات ومنظمات المجتمع المدني (الممارسة الرقمية وإدارة المخاطر):

- استخدام المنصات الرقمية بشكل استراتيجي لإطار السرد السياسي، وبناء الشرعية، وزيادة وضوح القضايا، بدلاً من الاعتماد عليها كمؤشر أساسي على القوة الانتخابية.
- توقع حدود الجمهور الرقمي، مع إدراك أن المؤيدين عبر الإنترنت غالباً ما يكونون متفرقين جغرافياً، أو غير قادرين على التصويت، أو منخفضي الالتزام.
- اعتماد نهج جماعي لإدارة المخاطر الرقمية، بما في ذلك آليات الإبلاغ المشتركة والدعم بين الأقران لمواجهة التحرش الذي يحدث خارج صفحات المرشحات الخاضعة لإدارتهن.

وصف عينة الدراسة: المرشحات

تقدم هذه الفقرة نظرة عامة على عينة الدراسة المكونة من عشر مرشحات للبرلمان. تحتوي القائمة على أسمائهن وتعرض ملفات تعريفية موجزة لتوضيح سياق النتائج السياسية والعامة لكل مرشحة.

إيثار السعيد

مرشحة من بغداد حاصلة على بكالوريوس من كلية اللغات في جامعة بغداد، درست الصحة العامة والسياسات العامة في جامعة ماساتشوستس وتتابع دراستها العليا في جامعة كولونيا بألمانيا. شغلت سابقاً منصب مستشارة في مكتب رئيس الوزراء العراقي وشاركت في حركة احتجاج تشرين. ترشحت لأول مرة للبرلمان في بغداد ضمن تحالف العزم الوطني بقيادة وزير الدفاع الحالي. استهدفت حملتها بهجمات إعلامية منسقة تصفها بأنها مرتبطة بمنظمات أجنبية وتوصف بأنها "مرشحة السفارة الأمريكية".

د. طاهرة دخیل

أكاديمية من بغداد حاصلة على دكتوراه في اللغة العربية من جامعة بغداد حصلت على الأستاذية منذ 2019. تعمل في جامعة المستنصرية منذ 2002 وشغلت عدة مناصب إدارية. سياسياً، هي عضو بارز في حزب الاستقلال الوطني وناشطة في منظمات أدبية وأكاديمية وحقوقية ونسوية. عملت بشكل موسع على قضايا حقوق الأطفال وحقوق الإنسان وكانت خبيرة في هيئة رعاية الطفل. ترشحت في بغداد ضمن تحالف البديل كواحدة من أبرز مرشحي الحزب.

شروق العبابجي

من بغداد وتنتمي إلى أسرة يسارية بارزة. غادرت العراق عام 1979 وحصلت لاحقاً على ماجستير في العلوم الهندسية من براغ. شغلت عضوية البرلمان بين 2014 و2018 ضمن التحالف المدني الديمقراطي بعد فوزها بمقعد ضمن حصة النساء. معروفة بمواقفها المدنية والنسوية، وتعرضت لحملات تشويه وهجمات سياسية متكررة. بعد خسارتها في انتخابات 2018 مع تحالف التمدن، ترشحت مجدداً في 2025 ضمن تحالف البديل.

نور نافع (نائبة سابقة)

من محافظة الديوانية، ناشطة مدنية برزت خلال احتجاجات تشرين. ترشحت في 2021 ضمن حركة امتداد وخسرت، لكنها دخلت البرلمان لاحقاً كبديلة بعد استقالة الكتلة الصدرية، لتصبح أصغر نائبة في تاريخ البرلمان العراقي. خدمت في لجنة العمل والمجتمع المدني وبرزت كمعارضة لتعديلات قانون الأحوال الشخصية، مما عرضها لهجمات سياسية ورقمية مكثفة. في 2025 ترشحت في الديوانية ضمن إئتلاف الأعمار والتنمية، بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وهو ما أثار انتقادات بسبب هويتها المعارضة السابقة.

عُلا التميمي

مهندسة مدنية من بغداد وحاصلة على شهادة من الجامعة التكنولوجية. كانت عضوة في المكتب السياسي لحركة "وعي" (2020-2021) وترشحت بلا نجاح في انتخابات 2021. انضمت لاحقاً إلى حزب أراك وفازت بمقعد في انتخابات مجالس المحافظات 2023 بـ 5,020 صوتاً، لتصبح أميناً عاماً للحزب ورئيسة هيئة خدمات بغداد. في 2025، ترشحت للبرلمان في بغداد ضمن تحالف قوى الدولة الوطنية. اشتهرت بفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي تعرض خدمات إنسانية وتقديم مساعدات، مما أثار دعماً واسعاً وانتقادات حول شراء الأصوات واستخدام الموارد العامة.

أمل اللامي

من قضاء النعمانية في محافظة واسط، حاصلة على بكالوريوس في التربية وتشغل منصب مديرة مدرسة وعضوة سابقة في مجلس محافظة واسط. ترشحت في 2025 ضمن تحالف دولة القانون في واسط، وهي المحافظة التي تصدر فيها تحالف "واسط الأجل" حصة الأصوات بينما جاء دولة القانون ثانياً بين القوائم الكبرى حسب النتائج الأولية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

رسل عبد الأمير

محامية من محافظة واسط حاصلة على بكالوريوس في القانون من جامعة واسط وتشغل منصب مدير قسم شؤون المرأة والطفل في مكتب محافظة واسط. ترشحت في 2025 ضمن تحالف البناء والتنمية بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

رؤى درويش الطرفي

من النجف (الكوفة)، حاصلة على دكتوراه في الكيمياء الحيوية وتدرس في مدرسة الموهبين. تشغل منصب رئيسة جمعية رؤية للتنمية الاجتماعية التي تركز على تمكين النساء وشباب المجتمع والمساعدات الإنسانية، وتدير مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية في محافظة النجف. ترشحت في 2025 ضمن تيار الحكمة ضمن تحالف قوى الدولة الوطنية.

زينب عبد الرحيم كشيش الياسري

ماجستير قانون من النجف، حاصلة على ماجستير في القانون من جامعة الكوفة وتدرس في الحوزة الدينية بالنجف، حيث تلقي محاضرات في الفقه والدراسات الدينية. ناشطة في الفعاليات المجتمعية المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا المرأة ودمج ذوي الإعاقة. ترشحت في 2025 ضمن إئتلاف الاساس العراقي بقيادة النائب الاول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي

اشجان الطلقاني

من النجف، حاصلة على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية وماجستير في نظم الطاقة المتجددة. تعمل كمدرسة في التنمية الذاتية والمهارات السلوكية، ومعروفة محلياً في هذا المجال. ترشحت في 2025 ضمن ائتلاف الإعمار والتنمية بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، مركزة حملتها على قضايا الشباب والتوظيف وضمانات القطاع الخاص.